Egyptian Journal of Agricultural Research

ORIGINAL ARTICLE Egypt. J. Agric. Res., (2020), 98 (4), 590-612

The Role of Small Enterprises in achieving the Goals of Agricultural Sustainable Development Startegy 2030 in Egypt "A field study in Sohag Governorate"

Ekram Ahmed Elsayed Abd Elrhman

Agricultural Economic Research Institute, Agricultural Research Center (ARC), Giza, Egypt

*Corresponding author: ***Ekram A. E. Abd Elrhman***, ekram_9375@yahoo.com

(Manuscript received 30 Dec 2020) 10.21608/ejar.2021.65549.1088

ABSTRACT

Sustainable development is considered as a crucial mechanism, it enables governments and peoples to meet the needs and desires of the current generations as well as respecting the right of future generations in natural resources and to live safely. The Small and Medium Enterprises (SME) sector is considered an essential pillar for the sustainable development. This study aimed at improves the current situation and the future of small agricultural projects, and identifying the role of small enterprises which depend on funding from lending institutions, NGOs in the achieving the Goals of agricultural sustainable Development strategy 2030 in the Egypt " Sohag governorate" to evaluate the current mechanisms in support and development of small and medium enterprises in Egypt, from the point of view of owners of these Enterprise, investigate the obstacles faced by The Small and Medium Enterprises in the Sohag Governorate, and examining the socioeconomic characteristics of small businesses owned by rural individual in Sohag. The study used a descriptive analytical method, and used the questionnaire as a tool for data collection consistent with the objectives of the study were distributed to (100) projects in the Sohag Governorate year 2019/2020, the study results including: such as Small enterprises enhance the ability to work independently to generate income and provide the requirements of a decent life, There is a significant role for small enterprises in economic , social and environment development in Sohag governorate, due to the role of small enterprises in achieving sustainable agricultural development in the villages of the study sample in Sohag governorate in the year 2019/2020 was high, and the biggest role was in social development ,followed by environmental development and finally economic development, as the standard deviation value indicates that there is no dispersion of the data.The results also indicate SMEs in the Sohag governorate suffers from challenges and obstacles which leads to failure, such as the lack of adequate guarantee and insurance programs for agricultural products against the risks of climate changes and epidemics, as a result of the limited bearing of losses due to the unpredictability of the future ,as Coronavirus COVID-19, Lack of experience and skill for workers and owners in choosing projects, the weak facilities required by the government, and the weak coordination between governmental and private institutions, Difficulty in obtaining financing, especially for women. The results also indicate the lack of of sufficient relevant experience marketing. The study suggested some recommendations Based on the results: reducing the cost and risk of credit for small and medium enterprises, facilitating its access to markets, studying the possibilities and resources of each village to know its needs of projects and updatee to achieve the goals of planning For small and medium enterprises, and linking to physical and spatial benefits, providing unlimited financial and spiritual support for small enterprises, reduce the interest rate applied by the lending institutions to fit the conditions of medium, micro and small enterprises, and re-formulating a mechanism to provide loans including the loan value, insurance, interest rate and technical support to projects to achieve social, economic and environmental development "sustainable development" in Egypt.

Keywords: Egypt; Sohag Governorate; Sustainable agricultural development; Small Projects (SMEs).

دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 فى مصر "دراسة ميدانية فى محافظة سوهاج"

اكرام احمد السيدعبدالرحمن

باحث اول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية،الجيزة، مصر.

ekram_9375@yahoo.com

الملخص والتوصيات

دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 فى مصر "دراسة ميدانية فى محافظة سوهاج"

يستهدف البحث تحسين الوضع الراهن وأداء المشروعات الزراعية الصغيرة من خلال التعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة2030، والتركيزعلى أثر تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة من قبل المؤسسات التمويلية المختلفة مما يساعد الحكومة فى توجيه الدعم لهذه المشروعات في مصر ومحافظة سوهاج خصوصا، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان من (100) مفردة من اصحاب المشروعات في محافظة سوهاج. وقد توصلت الدراسة إلي أن المشروعات الصغيرة تعزز العمل والاعتماد على النفس لتحقيق دخل ولتوفير متطلبات الحياة الكريمة وخصوصًا للفئات الفقيرة والمهمشة، حيث توجد علاقة معنوية بين تحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعية والبيئية والمشروعات الصغيرة بعينة الدراسة في محافظة سوهاج عام2020/2019، إذ بلغت قيمة المتوسطات الحسابية للآراء نحو (2.607)، (2.602)، (2.606) لكل من الذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، وكان الدور الأبرز للمشروعات في التنمية الاجتماعية، يليه التنمية البيئية، واخيرا التنمية الاقتصادية، كما أشارت قيمة الانحراف المعياري إلي عدم وجود تشتت للبيانات، وبالرغم من أهمية المشروعات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي المصرى تحديات ومعوقات قد تؤدى إلي التعثر أو الفشل مثل عدم وجود برامج ضمان وتأمين مناسبة لمنتجات المشروعات الزراعية ضد مخاطر التغيرات المناخية والأوبئة "فيروس كورونا"، نقص الخبرة ومهارة العاملين وأصحاب المشروعات في اختيار المشروعات، صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمرأة بسبب ندرة أوعدم وجود ملكيات وحيازات للمرأة، عدم وجود خبرة تسويقية كافية، وبناء على النتائج فقد أوصي البحث بضرورة خفض تكلفة ومخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل فرص تسويق ونفاذ منتجات المشروعات الصغيرة إلي الأسواق، وضع معايير مثل خبرة مسبقة فى مجال انتاج وإدارة المشروع لاختيار المشروعات، دراسة امكانيات وموارد كل قرية لمعرفة احتياجاتها من المشروعات لتحديد الفجوات السوقية والاستفادة من الموارد المتاحة، إعداد دورات تدريبية فى الإدارة والتسويق لاصحاب المشروعات وإعادة صياغة آليات تقديم القروض والدعم الفني للمشروعات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية " التنمية المستدامة" في مصر.

الكلمات المفتاحية : مصر; محافظة سوهاج; التنمية الزراعية المستدامة; المشروعات الصغيرة.

مقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اللبنة الأساسية في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، لما لها من دور إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية لما تتمتع به من خصائص تسهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالدول التى تعاني من نقص فى مواردها الطبيعية، لذلك تبنت الحكومة المصرية وضع استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 وما تتضمنه من برامج وخطط تنموية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويمكن توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى حالة ربطها باحتياجات التنمية لكل لقطاع والمحددة فى إستراتيجية التنمية المستدامة 2030، حيث بلغت نسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة فى مصر حوالى 44% من اجمالى عدد المنشات فى القطاع الخاص الرسمي عام 2018، كما بلغ اجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر نحو 74 مؤسسة (هبة واخرون، 2019، ص19).

مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد المصرى من العديد من التحديات الاقتصادية أهمها إرتفاع الدين الخارجى، وانخفاض مساهمة الناتج المحلى الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالي إلي 14% عام 2019، وانخفاض سعر صرف العملة المصرية من نحو6.97 جنيه/ دولار عام 2014/2013 الى17.77% جنيه/ دولار عام2018/2017، وبالتالى إرتفاع معدل التضخم السنوى(%) من 11.5% عام 2014/2013 إلي 21.6% عام2018/2017، مما يؤثر سلبياً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نتيجة تآكل الدخل الحقيقي وإرتفاع معدل البطالة إلي 12% عام 2017/2016، وإرتفاع معدلات الفقر حيث بلغت حوالى 32% من السكان (وزارة التخطيط والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء)، وبالرغم من ذلك التزمت الحكومة المصرية بتوظيف خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة فى مؤسساتها حتى عام 1984، ولضمان أن تحقق الإصلاحات الاقتصادية أثارا إيجابياً على مستوى معيشة المواطنين

اهتمت الحكومة بالمشروعات الصغيرة كوسيلة هامة لتوليد الدخل وتنمية المحافظات المصرية وخصوصا في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وانتشار الفقر في المجتمع المصرى، حيث تمتلك المشروعات الصغيرة القدرة على الاستغلال الكفء للموارد والتى تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديمها وبجودة افضل، إلا أنه لا تزال نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلي إجمالي التسهيلات في مصر لاتتجاوز 5%((هبة واخرون، 2019، ص20)، مما انعكس سلبيا على أن زيادة أعداد المشروعات الزراعية الصغيرة فى مصر لا تزال محدودة ودون المستوى المأمول. ركزت معظم الدراسات السابقة على دراسة تاثير المشروعات الصغيرة فى تحسين مستوى المعيشة (الشايب،2010)، وعلى البعد التمويلى للمشروعات الصغيرة من خلال مؤشرات الأداء المالى"المردود الاقتصادى" والمردود الاجتماعى للتمويل متناهى الصغر (سالى،2015)، وندرة الدراسات الخاصة بدور المشروعات الصغيرة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بابعادها المختلفة "الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ومن هذا المنطلق ركز البحث على اثر المشروعات الصغيرة فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث فى التساؤل الاتى: ما إذا كان لتمويل المشروعات الصغيرة من قبل المؤسسات المهتمة بدعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر أثر فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"التنمية المستدامة" في محافظة من المحافظات الفقيرة فى صعيد مصر"سوهاج" للوقوف على دورها التنموى لاقتراح بعض التغييرات اللازم اجراؤها لتعديل وتصحيح مسارها بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية للتنمية الزراعية المستدامة؟

هدف البحث: يهدف البحث إلي تحسين الوضع الراهن واداء المشروعات الزراعية الصغيرة فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة2030، والتركيز على أثر تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة من قبل المؤسسات التمويلية المختلفة، مما يساعد الحكومة المصرية فى توجيه الدعم لهذه المشروعات، من خلال الاتي:

- القاء الضوء على أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية " التنمية المستدامة".
- استعراض تطور السياسات المصرية لدعم وتحفيز دور المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية، وكذلك استعراض أهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية المهتمة بدعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغرفي مصر.
- دراسة التوزيع الجغرافى لقيمة القروض واعداد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- دراسة تحليلية لدور المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، من خلال تقييم الوضع الراهن والمستقبلى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" الدراسة الميدانية".
- اقتراح حزمة من المشروعات المتوسطة والصغيرة التي يمكن انشاؤها مستقبلا، وفرص نجاحها.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه اكثر ملاءمة لموضوع البحث، وقد تم الاعتماد على بيانات المصادر الثانوية من الجهات المتخصصة، بالإضافة إلي الدراسات والبحوث والتقارير ذات الصلة بالموضوع. بالاضافة إلي المصارد الأولية "الدراسة الميدانية "عن طريق استمارة أعدت لأصحاب المشروعات الصغيرة في محافظة سوهاج، عن طريق المقابلة مع المعنيين واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والملاحظة المباشرة لسلوك واتجاه هذه المشروعات من جهة اخرى، إضافة إلي بعض الوثائق الخاصة بالمشروعات، وعدد من التقارير والدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج ومناقشتها: تهدف التنمية إلي تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع والمساهمة في تحقيق الأهداف المحلية والقومية, وبناء على ذلك يمكن تعريف **التنمية الزراعية المستدامة** بانها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي عل نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها باستمرار (بشاي، 2003)، ويمكن تعرف **التنمية الإقتصادية (**بدر، 1990**)** بأنها الزيادة في متوسط الدخل الفردي الذي يعرف بأنه عبارة عن مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة وتكون مصحوبة بتغييرات جوهرية في مظاهر حياة المجتمعات من أوجه النشاط الاقتصادي السائد وكذلك وسائل الفن الإنتاجي المستخدمة، بينما تعرف **التنمية الإجتماعية** بانها اى جهد بشرى منظم لاستغلال الموارد المتاحة في المجتمع المحلى لتحسين نوعية حياة الأفراد والجماعات ودفعهم نحو مزيد من المشاركة الفعالة لتغيير مجتمعهم إلي الأفضل وتهيئة الظروف لخلق مزيد من الوعي التنموي الذي يساهم بفاعلية في حل مشاكل المجتمع. يعتبر تعريف **المشروعات الصغيرة** ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها، وبالرغم من ذلك لا يوجد تعريف موحد لتصنيف المشروعات الاقتصادية، يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة اختلاف النظام الاقتصادي في الدول، ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة (مثل معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة،..الخ) وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، واختلاف

المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المشروعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة فقد يكون عدد العمال، حجم رأس المال أو التكنولوجيا المستخدمة في المشروع. وفقا لدراسة " وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، 2001" يفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشاة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها والتي تتغير بتغير قيمة العملات" (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، 2001)، ولتحديد تصنيف واضح يجب توفر عدة عوامل، من اهمها توفر المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، في مصر قد صدر قانون رقم 4 لسنة 2004، يحدد فيه تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة بأنه :كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً، لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه، ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملاً **(** ابراهيم، 2014**).** وقد صدر قانون حديث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وهو قانون رقم 152 لسنة 2020 م لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية حيث عرف القانون المشروعات متناهية الصغر (الجريدة الرسمية، 2020)، بأنها كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن 50 ألف جنيه، وأن المشروعات الصغيرة هى كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن 50 مليون جنيه أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 الف جنيه ويقل عن 3ملايين جنيه. تصنف المشروعات الزراعية الريفية الصغيرة (أبو العزائم2000) إلي ثلاثة انواع وفقاً لنوع الناتج وهى اولا: مشروعات الإنتاج السلعي، ثانيا: المشروعات التسويقية، ثالثا:المشروعات الخدمية ذات العائد المالي، كما يمكن تصنيف المشروعات الزراعية الريفية الصغيرة وفقاً لمقومات تنفيذها مثل الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني والحشري، الخدمات الزراعية، النشاط السمكى، النشاط الحرفى.

دور إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 فى دعم المشروعات الصغيرة (وزارة الزراعة، 2009**):** اسستهدفت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفى، من خلال:

- تنويع مجالات العمل والنشاط الإقتصادى: من خلال تشجيع إقامة الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة فى المناطق الريفية، مثل الأنشطة والمشروعات التسويقية والتصنيعية للمدخلات والمنتجات الزراعية، وتخطيط مناطق التوسع الزراعى الجديدة على أساس تنوع وتعدد مجالات الأنشطة والمشروعات، بما يدعم إقامة مجتمعات زراعية صناعية خدمية متكاملة.
- دعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة والصناعات المكملة والملائمة لأوضاع الإنتاجية والبيئية، بما يساهم فى خلق فرص جديدة للعمل وتحسين مستويات الدخول.
- تعظيم إستفادة المزارعيين من المتبقيات الزراعية النباتية والحيوانية وتحويلها إلي مواد ذات قيمة إقتصادية مضافة مثل ألاسمدة، ألاعلاف والطاقة، لتحسين أحوال البيئة الريفية ونظافتها.
- دعم وتطوير مؤسسات صغار المزارعيين وخاصة فى مجال التسويق الزراعي للتعامل بأسعار عادلة للمدخلات أو المنتجات، نتيجة زيادة قدراتهم التسويقية والتساومية.
- دمج صغار المزارعيين فى النشاط التصديرى ولتطوير معارفهم وممارساتهم الزراعية ومن ثم تحسين عائدهم ودخولهم.
- تفعيل دور المرأة فى التنمية الريفية، لمشاركتاً فى مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وفى تحسين أحوال السكان الريفيين بصفة عامة.

أهم التحديات ومميزات انشاء المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية: تتمثل فى تردى احوال المزارعين نتيجة الانفتاح ومنافسة المحاصيل الزراعية المستوردة، الغاء الدعم الذي كان المزارعون يحصلون علية سابقا المزارعين من الجهات الحكومية، تدنّي مستوى المهارات مما يؤثر على الإنتاجية والتنافسية في السوق، انخفاض كفاءة الإنتاج والتسويق، انخفاض مستوى البنية التحتية، محدودية نطاق تسويق ومبيعات منتجات المشروع، عدم القدرة على حيازة وتقديم وثائق رسمية مسجلة، تعدد المخاطر في المشروعات الريفية وخاصة الزراعية دون وجود آليات ملائمة لإدارة هذه المخاطر والحد منها، والافتقار إلي الضمانات المصرفية التقليدية...الخ. بينما تتمثل مزايا انشاء المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية فى دعم المجتمع لتعجيل نمو الاقتصاد الوطنى، توافر الموارد الطبيعية، الاستخدام الكفء لرأس المال لأن صاحب المشروع يقوم بتشغيله وإدارته، البيئة التنافسية، أيدي عاملة رخيصة نسبيا مقارنة بالحضر، تعزيز القدرة على العمل بالاضافة إلي الاعتماد على النفس لتحقيق دخل وتوفير متطلبات الحياة الكريمة.

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: ترجع أهمية تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلي(عبد السلام وآخرون،2001) تحقيق النمو المتوازن بين الأقاليم والمحافظات نظرا لانتشارها الواسع، وانخفاض درجة المخاطرة بها مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ولقدرتها على التكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية، وتعد عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي وخصوصا للفئات الاجتماعية

المهمشة، نتيجة سهولة التأسيس، واستخدامها لطرق إنتاج بسيطة نسبياً تتميّز بكثافة العمل، مما يخلق فرص عمل للحد من مشكلة البطالة والحد من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة، وخاصة فى الدول التي تعانى من ندرة رأس المال، حيث لا تحتاج إلي رؤوس أموال كبيرة، فهي تعتمد أساسا على تجميع وتفعيل مدخرات الأفراد لإقامة مشروعات صغيرة في قطاعات عديدة، مما يساهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال الغير مستغلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل، بالاضافة إلي قدرة المشروعات المتوسطة والصغيرة على الابتكار والتجديد، كما انها وسيلة لدمج وتفعيل المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي، توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع المصرى وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي، لتميز منتجات المشروعات بالجودة، وانخفاض تكاليف التدريب، بالاضافة إلي دورها فى الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، اى ان المشروعات الصغيرة تهتم بالابعاد الاجتماعية والبيئية أكثر من البعد الاقتصادي، مما يوضح ان المشروعات الصغيرة تعتبر مدخلا تكميليًا للمشروعات الكبيرة، مما يساهم في زيادة الناتج الإجمالي، حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصادات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلى العالمي، وبنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% في من إجمالي الناتج المحلى في إنجلترا، وبنسبة 51% من إجمالي الناتج المحلى في الولايات المتحدة الأمريكية(عبدالكريم،**2005**). وفي اليابان تمثل حوالي 99.4% من عدد المشروعات بها، وتستخدم أكثر من 84.4% من إجمالي العمالة في اليابان (JICA 2006)، بالاضافة إلي قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب العمالة، تكلفة فرصة العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة فرصة عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة (أحمد، فتحي،2005).

تطور السياسات المصرية لدعم وتحفيز دور المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية: تتميز المشروعات الصغيرة بالجدوى الاقتصادية التي تمكنها من المنافسة والاستمرار، مما حفز العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية إلي تمويلها، وقد بدات المشروعات الصغيرة فى مصر منذ عهد الفراعنة من خلال الصناعات الحرفية والريفية (إبراهيم، نصر، 1998،)، وفى عام 1923 خصصت الدولة 100الف جنيه اودعتها بنك مصر لاقراض الصناعات الصغيرة بشرط الا يتجاوز القرض 1000 جنيه، نتيجة امتناع البنوك التجارية فى مصر عن تقديم القروض للمشرعات الصغيرة عام1922 (نادية،1997)، وتم زيادة المبلغ المقدم من الحكومة إلي مليون جنيه عام 1936 (الشريف، 2016).

- بدا التمويل متناهى الصغر (مؤسسة بلانيت فاينانس، 2008) في مصر منذ الخمسينات من القرن الماضي من خلال بنك مملوك للحكومة (البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي)، كما خصص البنك الاهلى مبلغ للاقراض المشروعات الصغيرة والحرفية عام 1965، بدأ"مشروع الأسر المنتجة" عام ١٩٦٧ بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعي، حيث توجد قناتان رئيسيتان للتمويل متناهي الصغر في مصر الأولى من خلال البنوك العامة والخاصة، الخاضع لإشراف البنك المركزي المصري. والثانية من خلال الجمعيات الأهلية، تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

- أول تجربة تمويل إسلامي للمشروعات الصغيرة وصغار الحرفيين فى مصر (زينب، عبد المنعم،2016) من خلال نشاط بنك للادخار لا يتعامل بالفائدة، أنشئ في إحدى المدن في دلتا مصر وهي مدينة ميت غمر في عام 1963 وقد ساهم البنك في تمويل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة، بنسبة تقاسم أرباح % 30 للبنك و%70 للمشروع، توقف نشاط البنك بعد سنتين لإقامة بنك أوسع وأكثر شمولاً وهو بنك ناصر الاجتماعي.

- بدأ بنك ناصر أعماله سنة1972، وقد قام بنك ناصر بدور في تحويل الصناعات اليدوية إلي الية، وذلك بتقديم الدعم اللازم لصغار الصناع والحرفيين للحصول على الأدوات والآلات اللازمة، كما ساهم البنك في الشغيل من خلال تقديم الدعم المالي للمشروعات الصناعية الصغيرة، بالاضافة إلي تجربتي بنك فيصل الإسلامي والبنك الدولي للاستثمار والتنمية فى ممارسة الصيرفة الإسلامية، والتمويل عن طريق المرابحة بشرط تقديم ضمانات مالية والى تمثل عقبة أمام المشروع الصغير، وأيضا تأجيل نقل الملكية للمشروع حتى يقوم بتسديد كامل القيمة.

- وفي أوائل التسعينات أسس جمعية رجال الأعمال في محافظة الاسكندرية من خلال طرح برامج الاقراض للفقراء، وقام البنك المركزي في مصر بإطلاق مجموعة من الحوافز لتشجيع البنوك على التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل نحو٨٠٪ من الناتج القومي (جريدة المصري اليوم، 2008)، وفى عام 1991 تم انشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة بمساهمة من9 بنوك مصرية وذات ملكية مشتركة وشركة تأمين، تم تقديم برنامج ضمان بنسبة 50% من الإئتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي، ومن خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة، وقد بلغ عدد المشروعات التي مولها البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي، منها 45 ألف مشروع

صغير جدًا يعرف باسم مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية، وبلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53% من إجمالي المشروعات التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار، وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها، وفى الثمانينات ومع الاتجاه للتحرير والخصخصة بدات فكرة ظهور الصندوق الاجتماعى للتنمية لمواجهة الاثار المترتبة على سياسة التحرر، وتأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية عام١٩٩١، وهو هيئة شبه حكومية، لتخفيف الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلي، وليكون بمثابة شبكة أمان يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وبلغ إجمالى التمويل وفرص العمل التى تم توفيرها عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية نحو 4194.3 مليون جنيه، 822.48 الف فرصة عمل على الترتيب خلال الفترة (1992-2000) (الصندوق الاجتماعى للتنمية، التقرير السنوى)، تمثل تنمية المشروعات الصغيرة 64.13%، ويعزز قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم141 لسنة 2004 دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ويعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية على المساعدة في الحد من الفقر ومحاربة البطالة بالتعاون مع الكثير من الجهات الدولية المانحة كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من أكبر الجهات المانحة في مجال التمويل متناهى الصغر بمصر، بالاضافة إلي الوكالة الكندية للتنمية الدولية، صندوق الأمم المتحدة للأطفال، مؤسسة فورد، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، صندوق التنمية المصري السويسري، منظمة إنقاذ الطفولة، الوكالة الألمانية للتعاون الفني، الصندوق للمفوضية الأوربية، والبنوك التجارية حتى عام ٢٠٠٧، اشتركت خمسة بنوك في برامج الإقراض متناهى الصغر، ثلاثة منها مملوكة للدولة: بنك القاهرة (الذي وجه جزءًا من عملياته لصغار المقترضين عام ٢٠٠١)، بنك مصر، والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (في الخمسينيات من القرن الماضي)، وبنكان خاصان هما البنك الوطني للتنمية (وطبق النموذج المصرفي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام ٢٠٠٠)، وبنك الإسكندرية ٢٠٠٧، مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة، تقدم العديد من البنوك التجارية(بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروض لمساعدة المنشآت الصغيرة، كما يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية مسئولا عن التنسيق في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وفقًا للقانون رقم١٤١ لعام ٢٠٠٤.

- قامت الحكومة المصرية بتشجيع إنشاء الشركات الداعمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل شركات التمويل التأجيرى، إقامة الجمعيات التعاونيةلإيجاد قوة تفاوضية لهذه المشروعات وللحصول على القروض بشروط ميسرة،، بالاضافة إلي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال مثل بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويصل عدد الشركات المسجلة فيها 40 شركة(صندوق النقد العربي، 2019).

- قام الصندوق بوضع استراتيجية لتمويل المشروعات متناهية الصغر في مصر عام 2006، وشهد الصندوق الاجتماعي للتنمية بعد ثورة 25 يناير2011 إصلاحات مؤسسية وإدارية، وأنشئت وحدات جديدة (الحوكمة والنوع الاجتماعي والرصد والتقييم). وتحسنت الحوكمة والشفافية، واصبحت المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر جزءاً رئيسياً من استراتيجية الحكومة المصرية لزيادة الفرص الاقتصادية والنمو **(** تقرير البنك الدولي، 2016**).** بلغ عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر2.4 مليون مؤسسة، وبلغ عدد العاملين بها 6.3 مليون عامل عام 2015. ومنذ بلغ حجم القروض، التي منحها الصندوق لتمويل المشروعات متناهية الصغر 5 مليار جنيه مصري يونيو 2016، وخصص الصندوق نحو 31% من قيمة القروض للمحافظات التي تفتقر إلي الخدمات وللقرى الفقيرة مع التركيز على صعيد مصر نصيبه حوالى 52% من إجمالي القروض، بلغت نسبة النساء المستفيدات من هذه القروض حوالى 47% في حين بلغت نسبة الشباب حوالى 51%.

- أعلن البنك المركزي المصري في يناير 2016 أن الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يمثل 20٪ على الأقل من دفتر قروض أي بنك تجاري بحلول عام 2020 (بالكتاب الدوري الصادر عام2016، وفقا للمنشور الصادر في 2017/5/23)، قام البنك المركزي بتطبيق مبادرة أخرى لتوفير تمويل متوسط وطويل الأجل للشركات العاملة في قطاعي التصنيع والزراعة، بفائدة منخفضة تصل إلي 7٪ لتلك الشركات التي تزيد إيراداتها عن 255 ألف دولار أمريكي، ويهدف البنك المركزي المصري إلي زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغيرالمباشرة) للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، السماح للبنوك بخصم كامل قيمة التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة بالجنيه المصري فقط للمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدًا من نسبة الاحتياطي 10٪.

- وبعد صدور القرار رقم 947 لسنة2017 والخاص بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بلغ إجمالي التمويل حوالي 15 مليار دولار عام 2017، بزيادة قدرها 35٪ عن عام 2016، وفرت حوالي 339 ألف فرصة عمل.

- تعمل الحكومة المصرية على تنمية المشروعات الصغيرة من خلال محورين (الحوتى،2018) **المحور الأول** تخصيص البنك المركزى 200 مليار جنيه عام 2016 بأسعار فائدة منخفضة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة(وفقا

للمنشور الصادر في2016/1/11)، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعى والصناعى (وفقا للمنشور الصادر في 2016/2/22)، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وقد بلغ إجمالى التمويلات التى ضخها البنك ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة 70 مليار جنيه لحوالى 62 ألف مشروع، **المحور الثانى** من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ساهم البنك المركزي المصري في ديسمبر 2017 بحوالى 20% في رأسمال شركة ضمان مخاطر الائتمان (وفقا للمنشور الصادر في 2018/3/5)، وإصدار ضمانة لشركة ضمان مخاطر الائتمان CGC بقيمة 2 مليار جنيه، مع التركيز على القطاع الصناعى الزراعى والطاقة الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا المعلومات مما يساهم فى التوسع فى تمويل تلك المشروعات. كما يقوم البنك الزراعي المصري بالعمل مع عدد من شركات التأمين لتوفير برامج ضمان للمنتجات الزراعية، بالاضافة إلي قانون لتنظيم نشاط المشروعات متناهية الصغر، القانون رقم 141 لسنة 2014، يوفر القانون عدد من الحوافز والمزايا لمشروعات القطاع من اهمها تخصيص حوالي 10% على الأقل من الاراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار (صندوق النقد العربي،2019)، وبدأت الحكومة المصرية في تطبيق مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تتيح بيئة مواتية لقطاع منشآت الأعمال، مع التركيز على قيود جانب الطلب (البنك الدولي، 2017)، ومنها سن قانون استثمار جديد لتشجيع الاستثمارات الواردة الجديدة؛ وإنشاء نظام الشباك الواحد والخدمات الإلكترونية لتأسيس الشركات وتقديم خدمات مخصصة لرائدات الأعمال،...الخ، وقد تم انشاء جهاز تنمية المشروعات بالقرار رقم947 عام 2017 والذى تم تعديله بموجب صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 2370 لسنة 2018 لإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" لتوفير برامج التمويل وخدمات تنمية الأعمال والتدريب، وللجهاز أفرع إقليمية بجميع محافظات الجمهورية.

أهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر: يوجد العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر، ويبلغ اجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر نحو 74 مؤسسة (هبة واخرون، 2019، ص19)، ويتكون القطاع المصرفي من 38 بنك بالاضافة إلي مصادر التمويل الاخرى المتمثلة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الاهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، ومن أهم الجهات المنظمة لعمل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والبنك المركزي المصري، وهيئة التنمية الصناعية، ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي، والهيئة العامة للرقابة المالية، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التمويل العقاري، وشركات التخصيم، وصناديق الالستثمار المباشر، وحاضنات ومسرعات العمال، وشركات رأس مال المخاطر، شركة تنمية الصعيد للاستثمار، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، الحضانات التكنولوجية، معهد التبين التدريبى،مبادرة الهيئة العامة للاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى، برنامج الخير لمن يعمل، بالاضافة إلي التمويل الخارجي **كما يلى:**

-جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: يتابع مسئوليات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومجلس التدريب الصناعي ومسئوليات مركز تحديث الصناعة (ITC) المتعلقة بريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي أبريل2017 صدر مرسوم لإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة (MSMEDA)بتوجيه من وزير التجارة والصناعة ويتم تمويله وفق قانون القانون المحدث رقم 152 لسنة 2020، وقد بلغ اجمالى الاقراض للمشروعات الصغيرة (اقراض مباشر، البنوك) نحو25.3 مليار جنيه، بعدد مشروعات نحو 432.3 الف مشروع، بفرص عمل نحو 2.67مليون فرصة عمل، يمثل اقراض الإناث حوالى 22.5% من اجمالى الاقراض للمشروعات الصغيرة (اقراض مباشر، البنوك)، وحوالى 27.4% من اجمالى عدد المشروعات، وحوالى 14.9% من اجمالى فرص العمل للمشروعات الصغيرة (اقراض مباشر، البنوك)، خلال الفترة(1992–2018). بينما تمثل مشروعات الاقراض متناهية الصغر 35.3% من اجمالى الاقراض مشروعات صغيرة وامتناهية الصغر، يمثل اقراض الإناث 40.6% من مشروعات الاقراض متناهية الصغر خلال الفترة(1992–2018)، (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،2018).

- **الصندوق الإجتماعى للتنمية ووحدة تنمية المشروعات متناهية الصغر التابعة له:** انشئ الصندوق بالقرار الجمهورى رقم40 لسنة 1991، كمبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية والبنك الدولى وبرنامج الامم المتحدة الانمائى، لتنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لتوفير التمويل والخدمات، بالتعاون مع الوزارات والهيئات العامة والإدارة المحلية وغيرها، يوجد صندوق فى كل إقليم ويمول من المؤسسات والجمعيات الأهلية التنموية، ومخصصات الدولة والمجالس الشعبية المحلية بالاضافة إلي الهبات والمنح، وتقسم حسب عدد العمال إلي (1- 50عامل) ومبلغ القرض إلي (50 ألف – مليون جنيه)، يمول كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- **صندوق التنمية المحلية:** انشئ الصندوق بالقرار الجمهورى رقم310 لسنة 1978، وبدا نشاطه عام 1979، ويقدم قروض للعديد من المشروعات بالقرى من خلال الوحدات المحلية بقروض لاتتجاوز10 الاف جنيه (بدر، صحيفة المصرى، 2016)، لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- **مديريات التضامن الإجتماعى في المحافظات**: تقدم تمويل مشروعات الأسر المنتجة من خلال قروض متناهية الصغر وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4248 فى عام 1998، لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- **شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة(CGC):** شركة مساهمة عامة تم انشاءها عام 1991 بمساهمة من(9) بنوك مصرية وذات ملكية مشتركة وشركة تأمين، تقدم برنامج ضمان بنسبة 50% من الإئتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي، ومن خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة، وتمارس الشركة عملها من خلال توقيعها اتفاق مع 32 بنك فى مصر(موقع البنك).

- **قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والتجارة الخارجية:** يهدف إلي تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اقتراح حزمة متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة والمحفزة لبيئة الأعمال المحيطة بتلك المشروعات، تمول من الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية،من 1-100 عامل و 50 ألف جنيه – خمسة مليون جنيه رأس مال مدفوع، خاص بقطاع التصنيع.

-**الهيئة العامة للتنمية الصناعية:** تم إنشائها بالقرار 350 لسنة2005، تخصص وحدات المجمعات الصناعية بالمحافظات والمدن الجديدة للمشروعات الصغيرة، لمن تتوافر لديهم الملاءة المالية " 10%من قيمة الوحدة المطلوب تملكها بحد أدنى"، وتمول من الموازنة العامة للدولة، لخدمة من1 -100 عامل، بمبلغ من 50 ألف جنيه – خمسة مليون جنيه رأس مال مدفوع، يقدم خدماته إلي قطاع التصنيع.

- **الحضانات التكنولوجية للأنشطة الصناعية:** يبلغ عدد مراكز التدريب16 مركز على مستوى الجمهورية، ومن مهامه التدريب وتقديم بعض الأدوات الإنتاجية المدعومة للمقبولين بعد اجتياز الاختبارات وقبول الفكرة والمشروع، الحضانات التكنولوجية تمول من المنح والاتفاقيات المباشرة، والموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (يوسف،2015) .

مركز تحديث الصناعة: بهدف إلي دعم التنافسية والبحث والتطوير بهدف التصدير، من خلال التدريب وإقامة المعارض التسويقية وذلك من خلال عقود، وتتمتع الشركات في صعيد مصر بامتياز 50% تخفيض إضافي على نسبة مساهمة الشركات، للمركز منح للتدريب وفق اتفاقيات للمنح يديرها بشكل مباشر مع الجهات المانحة (الاتحاد الأوروبي). أكثر من10 عاملين، يقدم خدماته إلي قطاع الصناعة (يوسف،2015) .

جمعية رجال اعمال الاسكندرية: بدات جمعية رجال اعمال الاسكندرية عام 1983، وتم تسجيلها فى وزارة الشئون الاجتماعية عام 1988 (النارو‌ز،2015)، وتقوم الجمعية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر من خلال برامج مثل برنامج تنمية المنشاة الصغيرة والحرفية، بالتعاون مع هيئة المعونةالامريكية.

برنامج اقراض المراة المعيلة" بشاير الخير: بدأت جمعية برنامج اقراض المراة المعيلة" بشاير الخير"عام 1999، لتقديم القروض والخدمات غير المالية للفقراء مع التركيز على المراة المعيلة باستخدام الاقراض الجماعى لمجموعة من النساء ويتراوح مبلغ القرض بين 10-50 الف جنيه (النارو‌ز،2015).

الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجى الجامعات: بدات الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجى الجامعات عام 1989، تمولها وزارة التعاون الدولى بمنحة مليون جنيه بالاضافة إلي قرض من الصندوق الاجتماعى بمبلغ 3.5 مليون جنيه فى عام 1993، وتشترط الجمعية الا تزيد قيمة القرض عن 25 الف جنيه، لتشغيل الشباب الجامعى (ناصر، 2009).

بعض للبنوك التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: البنك الأهلي المصري، بنك مصر، إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأموال من الصندوق الاجتماعي في الأساس حتى الآن 41 فرعاً من 460 تقدم منتجات مالية إسلامية. البنك التجاري الدولي يقدم منتجات مالية إسلامية كذلك في 16 فرعاً، بنك فيصل الإسلامي إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأموال بمنتج المرابحة،وبنك الاسكندرية،(الصندوق الاجتماعي للتنمية،2009).

التمويل الدولى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر من خلال:

- **الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAI):** تاسست عام 1961(United states international Trade commission،2014) ويقدم الدعم من خلال التعاقدات مع المؤسسات المالية البنوك المصرية لزيادة فرص المشروعات الصغيرة فى الحصول على الاقراض، وكذلك انشاء وحدات خاصة باقراض المشروعات الصغيرة بالتعاون مع المؤسسات غير الحكومية(NGO)، وجمعيات رجال الاعمال مثل جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية وصناديق التنمية والبنوك.

- **الوكالة الكندية للتنمية الدولية(CIDA):** تاسست عام 1968 لادارة المساعدات الانمائية الرسمية فى كندا(ODA)، وخاصة فى المجال الصحى والتعليمى والمشروعات الصغيرة وخصوصا التى تديرها المراة، وتقدم المنح من خلال صناديق دعم المراة، توفير خطوط ائتمان للمشروعات الصغيرة من خلال التعاقد مع البنوك ومنظمات المجتمع المدنى بدون وسطاء ماليين(نادية، 1997).

برنامج الاتحاد الاوروبى(EU): يقدم الاتحاد الاوروبى دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اوروبا والدول النامية من اولوياتها، ويتم التمويل من خلال التمويل المباشر عن طريق المنح، ومن خلال التمويل غير المباشر الوسطاء الماليين المحليين والبنوك فى تلك الدول (عمر،2010) بالاضافة إلي تخصيص برامج تمويلية للمشروعات الصغيرة للمزارعين فى المناطق الريفية فى مصر (الزلاط،2011).

هيئة التعاون الايطالى: تهدف هيئة التعاون الايطالى(الموقع على شبكة المعلومات الدولية) إلي تقديم مساعدات خارجية لمساعدة لدول النامية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقدم المعونة المالية من خلال وصع برنامج ائتمانى مع البنوك فى الدول، بالاضافة إلي أنشاء الصندوق الجماعى للضمان(Collective Credit guarantee) funds بغرض استكمال الضمانات للحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة.

البنك الافريقى للتنمية(ADB): تاسس البنك عام 1964، ويعمل البنك فى قارة افريقيا فقط، ويمنح القروض والمعونات الاخرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير خطوط ائتمانية للمنظمات غير الحكومية لاقراض المشروعات الصغيرة واستمراها، وخط ائتمان للمؤسسات المالية الافريقية لاقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا التى تديرها المراة فى المناطق الريفية (الزلاط،2011).

التوزيع الجغرافى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى جمهورية مصر العربية: يتضح من شكل (1) ان قيمة القروض الصغيرة والمتناهية الصغر من صندوق التمية المحلية انخفضت من نحو 32.96 مليون جنيه عام2008 إلي 27.37 مليون جنيه عام2018، بينما ازدادت قيمة القروض الصغيرة والمتناهية الصغر من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر من 559.8 مليون جنيه عام 2008 إلي نحو 2502.34 مليون جنيه عام2018، مما يرجع إلي الاستقرار فى الاوضاع وخصوصا التحسن في الوضع الأمني.

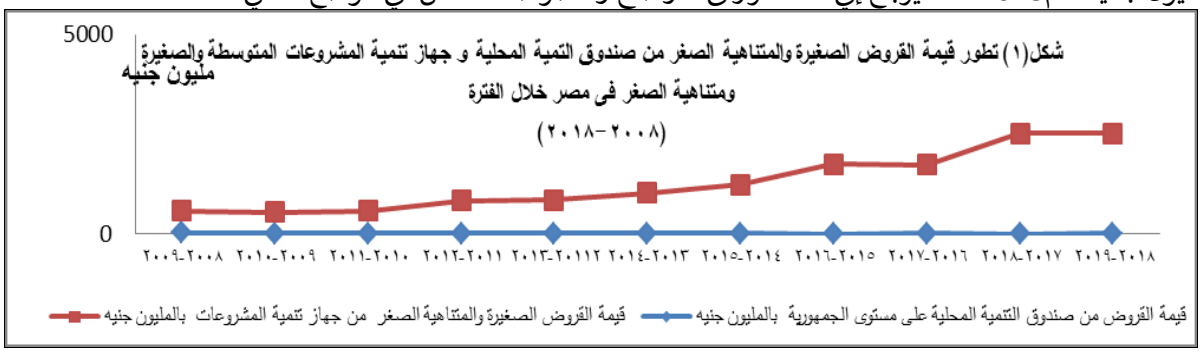

يوضح شكلى (2، 3) التوزيع الجغرافى طبقا للمحافظات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من صندوق التنمية المحلية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2008-2019) وفقا لقيمة القرض وعدد المشروعات التى تم تمويلها من صندوق التمية المحلية، بلغ عدد المشروعات نحو 67234 مشروع خلال الفترة (2008-2019)، احتلت محافظة سوهاج على المرتبة الاولى بعدد مشروعات نحو11122 خلال الفترة (2008-2019)، تمثل 16.54% من اجمالى عدد المشروعات خلال الفترة(2008-2019)، وتحتل محافظات المنيا،الغربية، المنوفية، الشرقية،اسيوط المرتبة الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، تمثل 13.3%،8.1%،7.9%، 7.7%، 7.2% من اجمالى عدد المشروعات خلال الفترة(2008-2019)، بينما احتلت محافظة القاهرة المرتبة الاخيرة بعدد مشروعات نحو 4 مشروعات تمثل 0.01% خلال الفترة(2008-2019).

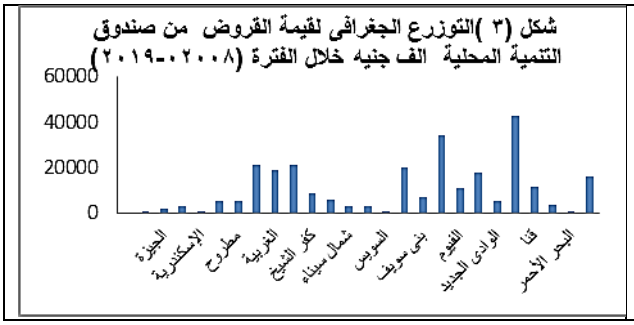

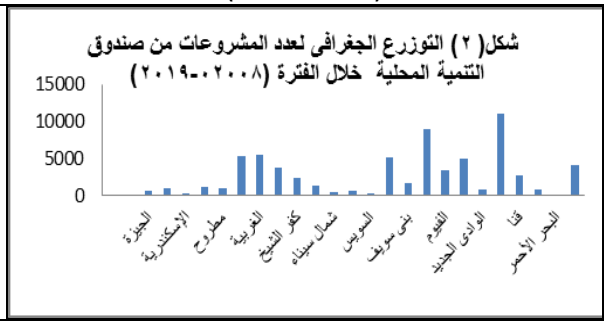

تنتشر المشروعات الصغيرة بسبب احتياجتها المحدودة من الأرض والعمل ورأس المال، بالاضافة إلي مرونة اكبر مقارنة من المشروعات الكبيرة والتي تنحصر في مناطق معينة، مما يساهم في خلق فرص تنموية متوازنة على مستوى الأقاليم، يوضح شكلى (4،5) التوزيع الجغرافى طبقا للمحافظات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2008-2019) وفقا لقيمة القرض وعدد المشروعات: يتضح من شكل (4) ان عدد المشروعات التى تم تمويلها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بلغ نحو 1302793 مشروع خلال الفترة (2008-2019)، احتلت محافظة المنيا على المرتبة الاولى بعدد مشروعات نحو 225667 خلال الفترة (2008-2019)، تمثل 17.32% من اجمالى عدد المشروعات خلال الفترة (2008-2019)، وتحتل محافظات البحيرة، الفيوم، اسيوط، بنى سويف، سوهاج المرتبة الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة تمثل 10.82%،9.49%،8.52%، 7.90%، 7.32% من اجمالى عدد المشروعات خلال الفترة (2008-2019)، بينما احتلت محافظة مطروح المرتبة الاخيرة بعدد مشروعات نحو 637 مشروعات تمثل 0.05% خلال الفترة (2008-2019).

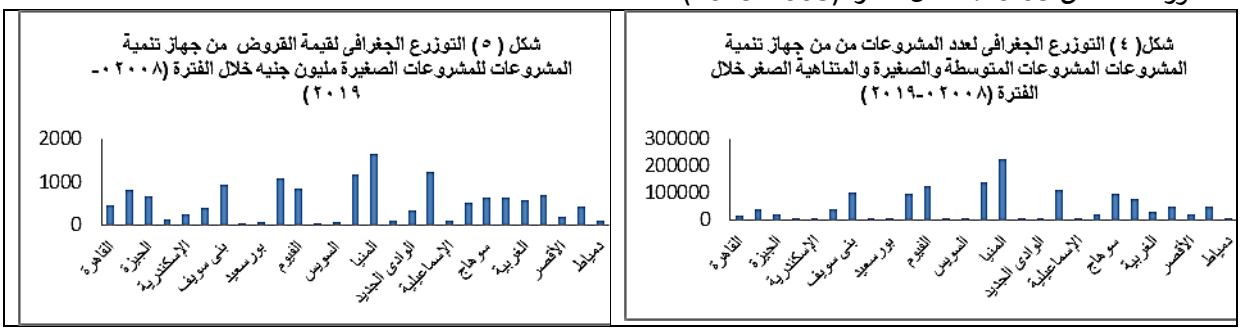

يتضح من جدول(1) ان نشاط المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتركز فى مشروعات الإنتاج الحيواني، احتلت المرتبة الاولى بنحو123.7 ألف مشروع تمثل 35.5% من اجمالى عدد المشروعات الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة (2000-2015) باجمالى عمالة 10.4 الف عامل مما يدل على أهمية هذه المشروعات في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل للشباب العاطلين من الجنسين، وفى المرتبة الثانية المشروعات التجارية تمثل 35% من اجمالى عدد المشروعات، ثم مشروعات القطاع الخدمي فى المرتبة الثالثة تمثل 16.5% من اجمالى عدد المشروعات، واحتلت مشروعات القطاع الصناعي المرتبة الرابعة تمثل 12% من اجمالى عدد المشروعات، وفى المرتبة الخامسة قطاع المهن الحرة تمثل 0.95% من من اجمالى عدد المشروعات خلال الفترة (2000-2015).

جدول (1) التوزيع القطاعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،كبقا لعدد المشروعات وقيمة القروض بالمليون جنيه وعدد العمالة بالالف في مصر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة (2000-2015)

القطاع	عدد المشروعات(الف)	%	%إجمالى القروض(مليون جنيه)	%	إجمالى العمالة(الف عامل)	%
مهن حرة	3,303	0.95	69.9	0.86	10.4	0.78
إنتاج حيوانى	123,665	35.5	1887	23.3	309.8	23.12
القطاع الصناعى	41,847	12	1193	14.7	201.7	15.05
القطاع الخدمى	57,369	16.5	1670	20.6	275	20.52
القطاع التجاري	121,719	35	3289	40.6	543	40.53
الإجمالى	347,904	100	5111	100	1340	100

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، سجلات انجازات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، خلال الفترة (1/1/1995-5/3/2015).

نتائج الدراسة الميدانية: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من اصحاب المشروعات الصغيرة والذين سبق لهم التقدم بالحصول على قرض من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة سوهاج، ومن الصعب تحديد مجتمع الدراسة في ظل عدم توافر الامكانيات، يتكون عينة الدراسة من بعض اصحاب المشروعات الصغيرة باعتبار أن تلك المشروعات ممثلة لكافة القطاعات الاقتصادية الصناعية، والزراعية، والحرفية، والتجارية، مما يوضح دور المشروعات الصغيرة في مركزى طهطا وجهينة، قرى شطورة، عنيبس، ومن أهم معايير اختيار القرى ارتفاع معدل البطالة جدول(2)، تدني مستوى المعيشة ومحدودية مصادر الدخل، توفر الرغبة لدى أهالي القرية في العمل وتحسين مستوى المعيشة، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة منهم للحصول على المعلومات من مختلف قطاعات المشروعات الصغيرة عددها(100) من اصحاب المشروعات الصغيرة،(50) من قرية عنيبس، (50) من قرية شطورة،وبعد تفريغ البيانات، وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج Statistical Package for Social Science (SPSS).

جدول (2): توزيع سكان محافظة سوهاج علي المراكز الإدارية لعينة الدراسة وفقاً لحجم القوي العاملة والبطالة عام 2016

المركز الإداري	ألف نسمة حجم القوي العاملة	حجم البطالة ألف نسمة	(1)%	(2)%	الجملة ألف نسمة
طهطا	58.4	5.6	8.75	8.51	64
جهينة	44.8	4.4	8.94	6.68	49.2
إجمالي المحافظة	775.4	65.8	7.82	100	841.2

(1) البطالة منسوبة لعدد سكان المركز الإداري، (2) البطالة منسوبة للبطالة علي مستوي المحافظة. **المصدر**: جمعت وحسبت من ديوان عام المحافظة، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، إدارة الاحصاء، بيانات غير منشورة، سوهاج، 2016.

صدق اداة الدراسة وثباتها:

يقصد بالصدق ان الاداة تقيس ما استخدمت لقياسه، وتم التحقق من صدق الاستمارة من خلال عرضها على عدد من الاساتذة والخبراء بمركز البحوث الزراعية والجامعات، حتى تاكيد صلاحية الاسئلة والفقرات للابعاد، كما يمكن تعريف الثبات الحصول على نفس النتائج اذا ما تم تطبيق المعيار مرة اخرى على نفس العينة، يتبين من جدول (3) أن قيم ألفا بالنسبة لمحاور الاستمارة تزيد عن 7.0 مما يدل على الثبات وبهذا تكون المعايير البحثية المستخدمة فى هذه المحاور مقبولة إحصائيا. وتتكون الإستمارة من عدد من الاسئلة تم بنائه بمقياس ليكرت الثلاثى تشمل التنمية الاقتصادية(12عنصر)، التنمية الاجتماعية (32عنصر)، التنميةالبيئية (11عنصر)، ومساهمة المشروعات الصغيرة فى التنمية المستدامة، من خلال الإستجابات التالية (موافق- محايد - غيرموافق) وأعطيت الأوزان للفقرات كما يأتي: (1,2,3) على الترتيب للإستجابات السابقة,. طول الفئة =0.66، 1- 1.66 يكون التاثير منخفض، 1.67- 2.33 يكون التاثير متوسط، 2.34-3 يكون التاثير كبير. كما استخدم البحث اساليب احصائية مثل النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (ت).

جدول(3) نتائج اختبار الفا كرونباخ Alpha s'Cronbach

المحور	عدد الفقرات	Alpha s'Cronbach
التنمية الاقتصادية	12	0.779
التنمية الاجتماعية	32	0.959
التنمية البيئية	11	0.762
التنمية المستدامة	3	0.961

خصائص عينة الدراسة: يتضح من جدول(4) الاتى:

- تفوق الذكور على الإناث فى الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل فى عينة الدراسة، ويعزى ذلك إلي الانخفاض النسبى لإقبال الإناث للبدء بمشاريعهن الخاصة مقارنة بالذكور؛ بسبب خوفهن من المغامرة، ومن جهة أخرى العادات والتقاليد التي يمتاز بها المجتمع الريفى فى مصر حيث بلغت نسبة الإناث 35% وهذه النسبة ترجع لدعم وتشجيع الحكومة المصرية والجهات الممولة للمشروعات الخاصة بالمراة،

- وبالنسبة للشرائح العمرية للأفراد الحاصلين على تمويل، فإن الأشخاص من سن 40 – 50 سنة هم الفئة الأكثر حصولا على تمويل، اغلب هذه الفئة لاتسطيع الحصول على وظائف، بالرغم من قدرتهم ورغبتهم فى العمل والعطاء، لكونهم مسؤولين عن الاسرة وبالتالي عليهم تلبية احتياجتهم.

- وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي كانت اقل نسبة للأفراد الحاصلين على تمويل لحاملى شهادة البكالوريوس فاعلى تمثل 24% نتيجة عدم توفر الوظائف المناسبة أو انخفاض المرتبات التي يمكن أن يحصلوا عليها من الوظائف الأخرى؛ بسبب العدد المتزايد من خريجي الجامعات، وبالتالي يقوم هؤلاء بفتح مشاريع تناسب قدراتهم ومدخراتهم بينما تمثل حملة شهادة الدبلوم فاقل حوالى 76%، الذى يؤكده مدة تشغيل المشروع أو الخبرة، أن المشروعات الصغيرة في محافظة سوهاج حديثة نسبياً حيث كانت النسبة الأعلى للمشروعات التى لايتجاوز عمرها 1-5 سنوات حوالى 60% مما يوضح اقبال الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة،مما يوضح ضعف التوجه وخاصة في الفترات السابقة نحو إنشاء مشروعات صغيرة من قبل سكان محافظة سوهاج، وقد يكون لذلك العديد من الأسباب من ضمنها ضعف مشاركة القطاع الخاص، وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة في محافظة سوهاج.

- كما يتضح من جدول(4) تنوع النشاطات التي تقوم بها المشروعات في محافظة سوهاج ما بين صناعية وتجارية وزراعية وحرفية، احتل قطاع التجارة المرتبة الاولى بين القطاعات التى حصلت على تمويلات فى مجال المشروعات الصغيرة حيث تلبى احتياجات السكان من السلع المتوافرة بالمدن، ثم جاء القطاع الزراعى فى المرتبة الثانية لملائمته لطبيعة البيئة الريفية والمرأة الريفية وخصوصا مشروعات الإنتاج الحيواني، ثم القطاع الصناعى لحاجته لآلات والمبلغ غير كافي لإنشاء مشروع صناعي، واحتل النشاط الحرفي المرتبة الأخيرة لانخفاض الإقبال عليه نتيجة عدم وجود سوق متخصص للمنتجات الحرفية فى قرى عينة الدراسة خصوصا وبمحافظة سوهاج عموما.

وبالنسبة لقيمة قروض التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة يعد رأس المال المحرك الأساسي لأي مشروع ولاستمراريته في العمل ولزيادة طاقته الإنتاجية، بلغت قيمة رؤوس الأموال المقترضة للمشروعات الصغيرة (1000 –5000) جنيه حوالى 31%، بينما المتوسطة (6000 - 10000) جنيه حوالى 56%، الكبيرة (أكبر من 10000) جنيه حوالى13%.

جدول (4) يوضح خصائص عينة الدراسة في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019.

البيان	النسبة المئوية
الجنس:	
ذكر	%65
أنثى	%35
الفئة العمرية:	
20 – 39	%39
40 – 50	%50
51 فما فوق	%11
المستوى التعليمي:	
أقل من دبلوم	%30
دبلوم	%46
بكالوريوس فاعلى	%24
نوع المشروع: الشكل القانونى للمشروعات	
فردي	%41
عائلي	%38
مشاركة مع الآخرين	%21
طبيعة عمل المشروع:	
تجاري	%52
صناعي	%10
زراعي	%32
حرفية	%4
اخرى	% 2
مدة تشغيل المشروع	
1 – 5 سنوات	%60
6 سنوات فاكثر	%40
نوع حيازة مكان اقامة المشروع:	
ملك	%20
ايجار	%80
قيمة قروض التمويل للمشروعات الصغيرة	
صغيرة (من 1000 – إلى 5000) جنيه	%31
متوسطة (أكبر من 6000 إلى 10000) جنيه	%56
كبيرة (أكبر من 10000) جنيه	%13
عدد الفرص الوظيفية فى المشروع وعلاقته بالجنس:	
2-1	%64(50%جال: 50% اناث)
4-3	%26(60%رجال: 40% اناث
5 فاكثر	%10(70% رجال:30% اناث)
اسباب اختيار المشروع	
عائد مجزى	%70
الخبرة السابقة فى مجال المشروع	%34
وجود مكان وسهولة تسويق	%55
الأسواق التى توجه إليها منتجات المشروعات	
سوق القرية أو المدن المحيطة	%70
يتم البيع من مكان اقامة المشروع	%30
سوق خارجي	%0
الجهات المنوطة بالإقراض	
جهاز تنمية المشروعات الصغيرةوالمتوسطة" الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا"	%61
صندوق التنمية المحلية	%24
بنك الزراعي المصرى	15
ترخيص المشروعات ومدى الدعم المقدم لها	
واجهوا صعوبات فى الحصول على ترخيص	%21
لم يواجهوا صعوبات فى الحصول على ترخيص	%79
تم تقديم دعم من قبل الحكومة أو الجهات المتخصصة.	%100

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 برنامج التحليل الإحصائى(SPSS).

وبالنسبة للجهات المنوطة بالإقراض لتمويل للمشروعات، يمثل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا" حوالى 61% من اجمالى المشروعات التي تمويلها فى عينة البحث، ويمثل صندوق التنمية المحلية حوالى 24% من اجمالى المشروعات التي تمويلها فى عينة البحث، أما المشروعات التي تمويلها من خلال البنك الزراعى المصرى تمثل حوالى 15% من إجمالي التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عينة البحث؛ ويرجع انخفاض نسبة مساهمة البنك الزراعى المصرى إلي الوازع الديني، ارتفاع نسبة الفائدة، والتشدد فى طلب الضمانات وخصوصا ان المراة الريفية فى مصر ليس لديها حيازة.

-وبالنسبة لنوع لملكية المشروع احتلت الملكية الفردية للمشروع المرتبة الاولى تمثل 41% وهذا يرجع إلي سهولة تكوينها وتأسيسها بينما تمثل الملكية العائلية ومشاركة مع الآخرين حوالى 38%، 21% على الترتيب.

- أما فيما يتعلق بنوع حيازة مكان المشروع تمثل نحو80%،20% مللك، وايجار على الترتيب.

-كما يتضح من جدول (4) أن نسبة عدد المبحوثين من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين أخذوا قروض صغيرة، ومتوسطة القيمة جنيه تمثل 56%، 31% على الترتيب من إجمالى أفراد العينة البحثية.

- وبالنسبة لجنس العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ثلثي العاملين في هذه المشروعات من الذكور، بينما تختلف نسبة الإناث حسب حجم المشروع ولكن فى اغلب المشروعات المدير هو المالك، و يقوم بتشغيل زوجته أو بناته فى المشروع مما يوضح مدى مساهمة المراة في العمل.

- وبالنسبة الأسواق التي توجه إليها منتجات المشروعات اتضح ان نسبة 70% من منتجات هذه المشروعات توجه إلي سوق القرية أو المدن المحيطة في محافظة سوهاج أو في المحافظات المصرية، بينما لم توجه منتجات هذه المشروعات إلي السوق الخارجي، نتيجة عدم توفر شروط ومعايير في منتجات المشروعات الصغيرة.

-اتضح من جدول (4) ان نسبة المشروعات التي تواجه صعوبات عند الحصول على ترخيص حوالى 21% وتعتبر هذه النسبة مؤشر إيجابي.

- كما أوضح حوالى100% من اجمالى المبحوثين أنه في حالة حدوث خسائر أو فشل أو وجود أزمات فى المشروع، لا يكون هناك أي دعم من قبل الحكومة أو الجهات المتخصصة.

دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019:

نلاحظ أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع الإجابات متقاربة وضمن التوزيع الطبيعي للعينة، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات كبيرة في إجابات عينة الدراسة، وبمقارنة هذه القيم مع المتوسط العام لجميع الإجابات كانت أيضاً متقاربة لجميع الأسئلة التي تم توجيهها بعينة الدراسة، **ويتبين من جدول (5) الاتى:**

- احتلت مساهمة المشروعات الصغيرة فى الحد من البطالة المرتبة الاولى بمتوسط حسابى (2.770) وبانحراف معيارى(0.566) مما يؤكد ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم فى تحسين المستوى المعيشى، وتحقيق الرفاهية لافراد المجتمع والتى احتلت المرتبة الثانية.

- احتلت مساهمة المشروع فى الحد من انتشار ظاهرة الفقر المرتبة الثالثة، كما احتلت مساهمة المشروع فى توفير زيادة حجم الإنتاج الوطني، تنويع مصادر الدخل، زيادة دخل الاسرة نتيجة زيادة الربح شكل (6)، وزيادة المدخرات المالية المرتبة الرابعة، الخامسة، السادسة والسابعة على الترتيب، جدول (5).

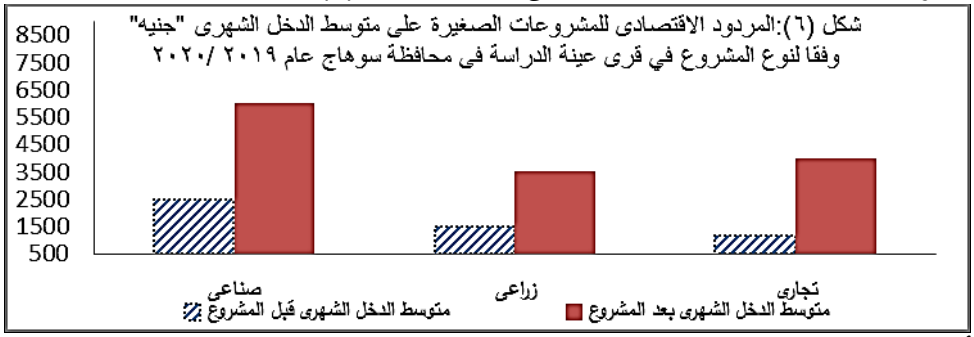

مما يوضح أن دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 كان كبيرا، فقد بلغت المتوسطات الحسابية ما بين (2.512) إلي (2.557)، (2.528) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، جدول(5). وأن للمشروعات الصغيرة دور هام في زيادة الدخول وتوفير فرص العمل لهم ولأبنائهم للحد من البطالة ، بالإضافة الي تحسين قدرتهم للوصول إلي المؤسسات المالية، وتحسين المستوى المعيشى لأصحاب المشروعات وأسرهم.

جدول (5) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في قرى عينة الدراسة في محافظة سوهاج عام 2020/2019.

الفقرات	ذكر		انثى		الإجمالي		النسبة	t test	اتجاه العينة	درجة التاثير	رتبة السؤال
	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى					
يساهم المشروع فى الحد من البطالة	2.831	0.486	2.657	0.684	2.770	0.566	92.33	13.61	موافق	كبير	1
يساهم المشروع فى تحسين المستوى المعيشى، وتحقيق الرفاهية لافراد المجتمع	2.739	0.619	2.714	0.622	2.730	0.617	91.00	11.83	موافق	كبير	2
يساهم المشروع فى زيادة قدرة الافراد للوصول إلي المؤسسات المالية	2.262	0.940	2.143	1.004	2.220	0.960	74.00	2.29	محايد	متوسط	12
يساهم المشروع فى تحسين مستوى ممارسة الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية	2.277	0.910	2.200	0.933	2.250	0.914	75.00	2.73	محايد	متوسط	11
يساهم المشروع فى تنويع مصادر الدخل	2.554	0.791	2.629	0.690	2.580	0.755	86.00	7.69	موافق	كبير	5
يساهم المشروع فى تلبية احتياجات المواطنين من السلع والخدمات	2.492	0.831	2.571	0.698	2.520	0.785	84.00	6.63	موافق	كبير	8
يساهم المشروع فى تعليم الابناء	2.339	0.906	2.543	0.817	2.410	0.877	80.33	4.67	موافق	كبير	10
يساهم المشروع فى الحد من انتشار ظاهرة الفقر	2.646	0.717	2.714	0.572	2.670	0.668	89.00	10.04	موافق	كبير	3
يساهم المشروع فى زيادة دخل الاسرة نتيجة زيادة الربح	2.492	0.831	2.657	0.639	2.550	0.770	85.00	7.14	موافق	كبير	6
يساهم المشروع الصغير في توفير فرص عمل جديدة	2.492	0.850	2.429	0.884	2.470	0.858	82.33	5.48	موافق	كبير	9
يساهم المشروع فى زيادة المدخرات المالية	2.523	0.831	2.514	0.818	2.520	0.822	84.00	6.32	موافق	كبير	7
يساهم المشروع فى توفير وزيادة حجم الإنتاج الوطني	2.492	0.812	2.914	0.284	2.640	0.704	88.00	9.09	موافق	كبير	4
محور التنمية الاقتصادية	2.512	0.794	2.557	0.720	2.528	0.775	84.250	7.293	موافق	كبير	

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 برنامج التحليل الإحصائى(SPSS).

دور المشروعات الصغيرة في التنمية الإجتماعية في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019:

يتضح من جدول (6) ان للمشروعات تأثيرات عديدة على مستوى التنمية الاجتماعية نتيجة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، **كالاتى:**

- احتلت مساهمة المشروعات الصغيرة فى الحد من البطالة المرتبة الاولى بمتوسط حسابى (.882) مما يؤكد ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم فى تعليم الافراد بعض الحرف والصناعات والتى احتلت المرتبة الثانية.

- احتلت مساهمة المشروع فى تحسين نوعية السكن المرتبة الثالثة، كما احتلت مساهمة المشروع فى يساهم تأسيس المشروع فى تلبية الاحتياجات للاسرة نتيجة الحصول على دخل كافي، يساهم تأسيس المشروع فى انشاء مشروعات اخرى ومضاعفة فرص التشغيل، زيادة عدد فرص العمل المتوافرة، تطوير اساليب الإنتاج، وتحسين المكانة الاجتماعية للاسرة، وإنخفاض التوتر والعنف فى المجتمع، المرتبة الرابعة، الخامسة، السادسة، السابعة، الثامنة، التاسعة على الترتيب، جدول (6). مما يؤكد دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية في قرى

عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 كبير، فقد بلغت المتوسطات الحسابية (2.713)، (2.750)، (2.726) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب.

- **جدول (6) دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الإجتماعية فى قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019.**

الفقرات	ذكر		انثى		الإجمالى		النسبة	t test	اتجاه العينة	درجة التاثير	رتبة السؤال
	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى					
يساهم المشروع فى زيادة المشاركة فى حل مشكلات المجتمع وتنميته وتطويره	2.831	0.486	2.657	0.684	2.77	0.566	92.33	13.60	موافق	كبير	12
يساهم المشروع فى تحسين المكانة الاجتماعية للاسرة	2.862	0.429	2.686	0.631	2.8	0.512	93.33	15.63	موافق	كبير	8
يساهم المشروع فى تحقيق الرفاهية الإجتماعية للمجتمعات المحلية وتقوية روابطها.	2.831	0.486	2.714	0.622	2.79	0.537	93.00	14.71	موافق	كبير	11
يساهم المشروع فى إنخفاض ظاهرة التسول	2.769	0.553	2.6	0.736	2.71	0.624	90.33	11.38	موافق	كبير	21
يساهم المشروع فى إنخفاض التوتر و العنف فى المجتمع	2.769	0.58	2.857	0.43	2.8	0.532	93.33	15.04	موافق	كبير	9
يساهم المشروع فى تعليم الافراد بعض الحرف والصناعات	2.831	0.486	2.914	0.284	2.86	0.427	95.33	20.14	موافق	كبير	2
يساهم المشروع فى إنخفاض السرقات فى المجتمع	2.646	0.694	2.914	0.284	2.74	0.597	91.33	12.40	موافق	كبير	14
يساهم المشروع فى توفير فرص عمل و التمكين الإقتصادى للفئات المهمشة والشباب والمراة	2.739	0.619	2.714	0.572	2.73	0.601	91.00	12.15	موافق	كبير	18
تساهم المشروعات الصغيرة في زيادة الفرص الاقتصادية لتشغيل المرأة وتحسن من معدل المشاركة الإجتماعية المراة فى العمل، وتدعم ملكيتها للمشروع	2.769	0.58	2.4	0.881	2.64	0.718	88.00	8.91	موافق	كبير	23
يساهم المشروع فى تحقيق الأمن والإستقرار	2.492	0.831	2.657	0.639	2.55	0.77	85.00	7.14	موافق	كبير	29
يساهم المشروع فى تعزيز التواصل الاجتماعى بين الاسر،" لان اغلبها مشروعات اسرية"	2.492	0.812	2.914	0.284	2.64	0.704	88.00	9.09	موافق	كبير	24
يساهم المشروع فى الحد من انتشار ظاهرة البطالة	2.892	0.359	2.857	0.43	2.88	1.704	96.00	5.16	موافق	كبير	1
يساهم المشروع فى تطوير اساليب الإنتاج	2.862	0.429	2.686	0.631	2.8	2.704	93.33	2.96	موافق	كبير	7
يساهم المشروع فى الإستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية	2.769	0.58	2.857	0.43	2.8	3.704	93.33	2.16	موافق	كبير	10
يساهم المشروع فى خلق فرص عمل جديدة	2.785	0.545	2.743	0.611	2.77	4.704	92.33	1.64	موافق	كبير	13
يساهم المشروع فى زيادة عدد فرص العمل المتوافرة	2.831	0.486	2.857	0.43	2.84	5.704	94.67	1.47	موافق	كبير	6
يساهم المشروع فى تحسين نوعية السكن الذي اسكن	2.831	0.486	2.914	0.284	2.86	6.704	95.33	1.28	موافق	كبير	3
يساهم المشروع فى تحسين القدرة على اقتناء سلع معمرة	2.646	0.694	2.914	0.284	2.74	7.704	91.33	0.96	موافق	كبير	15
يساهم تأسيس المشروع فى تامين مدخرات خاصة	2.739	0.619	2.714	0.572	2.73	8.704	91.00	0.84	موافق	كبير	19
يساهم تأسيس المشروع فى الانفاق على الخدمات التعليمية	2.769	0.58	2.4	0.881	2.64	9.704	88.00	0.66	موافق	كبير	25
يساهم تأسيس المشروع فى الانفاق على الخدمات الصحية	2.492	0.831	2.657	0.639	2.55	10.704	85.00	0.51	موافق	كبير	30
يساهم تأسيس المشروع فى تقليل نسبة المشاركة فى الوظائف الحكومية	2.492	0.812	2.914	0.284	2.64	11.704	88.00	0.55	موافق	كبير	26
يساهم تأسيس المشروع فى تلبية الاحتياجات للاسرة نتيجة الحصول على دخل كافى	2.831	0.486	2.914	0.284	2.86	12.704	95.33	0.68	موافق	كبير	4
يساهم تأسيس المشروع فى ان المراة	2.646	0.694	2.914	0.284	2.74	13.704	91.33	0.54	موافق	كبير	16

اصبحت تشارك اكثر في قرارات انفاق ميزانية الاسرة										
يساهم تأسيس المشروع فى تحسن نوعية الطعام المستهلك	2.739	0.619	2.6	0.695	2.69	14.704	89.67	0.47	موافق	كبير	22
يساهم تأسيس المشروع فى جذب خريجي الجامعات والاتجاه إلي العمل الحر	2.769	0.58	2.4	0.881	2.64	15.704	88.00	0.41	موافق	كبير	27
يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة عل استمرارية عمل المشروع مما يتسبب فى زيادة عدد الموظفين	2.492	0.831	2.657	0.639	2.55	16.704	85.00	0.33	موافق	كبير	31
يساهم تأسيس المشروع فى انشاء مشروعات اخرى ومضاعفة فرص التشغيل	2.831	0.486	2.857	0.43	2.84	17.704	94.67	0.47	موافق	كبير	5
يساهم تأسيس المشروع فى الحد من الهجرة الداخلية	2.492	0.831	2.571	0.698	2.52	18.704	84.00	0.28	موافق	كبير	32
يساهم تأسيس المشروع فى الشعور بالاستقلالية الاقتصادية، بالاضافة إلي اتخاذ القرارات الاقتصادية	2.492	0.812	2.914	0.284	2.64	19.704	88.00	0.32	موافق	كبير	28
يساهم تأسيس المشروع فى اكتساب بعض المهارات الاجتماعية لادارة المشروع مثل التفاوض	2.646	0.694	2.914	0.284	2.74	20.704	91.33	0.36	موافق	كبير	17
يساهم تأسيس المشروع فى سداد ديون سابقة	2.739	0.619	2.714	0.572	2.73	21.704	91.00	0.34	موافق	كبير	20
محورالتنمية الاجتماعية	2.713	0.445	2.75	0.313	2.726	0.403	90.87	18.01	موافق	كبير	

- المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 برنامج التحليل الإحصائى(SPSS).

دور المشروعات الصغيرة في التنمية البيئية في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019: وقعت مصر العديد من الاتفاقيات الدولية للحفاظ على الموارد البيئية، يتضح من جدول (7) ان للمشروعات الصغيرة والمتوسط تأثيرات ايجابية عديدة على مستوى التنمية البيئية في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 حيث بلغت المتوسطات الحسابية (2.597)، (2.499)، (2.563) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب.

- احتلت مساهمة المشروعات الصغيرة فى إنتاج سلع صديقة للبيئة وغذاء صحي آمن المرتبة الاولى بمتوسط حسابى بلغ نحو (2.862)، (2.686)، (2.800) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب.

- احتلت مساهمة المشروع فى حفظ التراث الثقافي، إعادة التوطين الحد من الهجرة ومنع التمييز فيما يتعلق بالتوظيف، عمالة الاطفال المرتبة الثانية والثالثة على الترتيب، جدول (7).

- احتلت مساهمة المشروع فى زيادة عمالة الاطفال في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 المرتبة الرابعة، فقد بلغت المتوسطات الحسابية (2.769)، (2.629)، (2.720) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، حيث تعاني قرى عينة الدراسة من هجرة الشباب داخليا وخارجيا للبحث عن مصدر للدخل وتحسين مستوى معيشتهم، ويظل الاطفال والاناث فى القرى.

- احتلت مساهمة المشروع ايجابيا على صحة الافراد المرتبة الخامسة، حيث بلغت المتوسطات الحسابية (2.785)، (2.571)، (2.710) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، نتيجة زيادة الدخول وتحسين مستوى التغذية.

- احتلت مساهمة المشروع فى البناء على ارض زراعية لانشاء مشروعك، المرتبة السادسة، حيث بلغت المتوسطات الحسابية (2.646)، (2.629)، (2.640) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، وذلك ما اكدته المشاكل التى تؤدى إلي تعثر وفشل المشروع، حيث تتسم محافظة سوهاج بصفة عامة بانخفاض مساحة الاراضى بها مما يؤدى إلي الزحف العمرانى على الاراضى الزراعية. بالرغم من انشاء المشروع كان متوافق مع الخطط الإقليمية والذى احتل المرتبة السابعة.

جدول (7) دور المشروعات الصغيرة في التنمية البيئية في قرى عينة الدراسة في محافظة سوهاج عام 2020/2019.

الفقرات	ذكر		انثى		الإجمالي		النسبة	t test	اتجاه العينة	درجة التاثير	رتبة السؤال
	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى					
يساهم المشروع فى الحد من التلوث البيئى" المياه أو الهواء أو الضوضاء والاهتزازات".	2.354	0.943	2.257	0.980	2.320	0.952	77.33	3.36	محايد	متوسط	9
يساهم المشروع في إنتاج سلع صديقة للبيئة غذاء صحي آمن..	2.862	0.429	2.686	0.631	2.800	0.512	93.33	15.61	موافق	كبير	1
يساهم المشروع فى عمالة الاطفال.	2.769	0.580	2.629	0.731	2.720	0.637	90.67	11.30	موافق	كبير	4
يساهم المشروع فى أثر ايجابي على صحة الافراد.	2.785	0.545	2.571	0.778	2.710	0.640	90.33	11.09	موافق	كبير	5
يساهم المشروع فى إعادة التوطين الحد من الهجرة ومنع التميز فيما يتعلق بالتوظيف.	2.831	0.486	2.686	0.676	2.780	0.561	92.67	13.90	موافق	كبير	3
يساهم المشروع فى حفظ التراث الثقافي: عمل المراة.	2.831	0.486	2.743	0.611	2.800	0.532	93.33	15.04	موافق	كبير	2
يساهم المشروع فى البناء على ارض زراعية لانشاء مشروعك.	2.646	0.694	2.629	0.731	2.640	0.704	88.00	9.09	موافق	كبير	6
يساهم المشروع فى تطوير البنية التحتية والخدمات فى المجتمع.	2.031	1.000	1.914	1.011	1.990	1.000	66.33	-0.10	محايد	متوسط	11
يساهم المشروع فى التوافق مع الخطط الإقليمية.	2.769	0.580	2.400	0.881	2.640	0.718	88.00	8.91	موافق	كبير	7
يساهم المشروع فى استغلال المخلفات الزراعية يساهم في عدم تلوث البيئة.	2.492	0.831	2.657	0.639	2.550	0.770	85.00	7.14	موافق	كبير	8
يساهم المشروع فى مواجهة وباء كوفيد-19.	2.200	0.955	2.314	0.963	2.240	0.955	74.67	2.51	محايد	متوسط	10
محورالتنمية البيئية	2.597	0.684	2.499	0.785	2.563	0.726	85.42	8.90	موافق	كبير	

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 برنامج التحليل الإحصائى(SPSS).

- احتلت مساهمة المشروع فى استغلال المخلفات الزراعية وعدم تلوث البيئة في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 المرتبة الثامنة حيث بلغت المتوسطات الحسابية (2.492)، (2.657)، (2.550) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، حيث انه يتم اضافة بعض المخلفات إلي الاراضى الزراعي كاسمدة طبيعية مما يزيد خصوبة التربة.

- وجاءت مساهمة المشروع فى الحد من التلوث البيئى" المياه أو الهواء أو الضوضاء والاهتزازات" في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019، متوسطة واحتلت المرتبة التاسعة، حيث بلغت المتوسطات الحسابية (2.354)، (2.257)، (2.320) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، اذ تعاني قرى عينة الدراسة من عدم وجود صرف صحى ومن الممارسات الخاطئة والتي يقوم بها بعض اصحاب المشروعات كإلقاء القمامة والمخلفات وروث الحيوانات والحيوانات والدواجن النافقة في المجاري المائية مما أدى إلي تلوثها وتأثيرها سلبا على صحة المواطنين والزراعة وتربية الثروة الحيوانية والداجنة، كما تعاني قرى عينة الدراسة من تراكم المخلفات نتيجة تقصير الجهات المختصة فى جمعها ونقلها للاماكن المخصصة لها، حيث يقوم بعض اصحاب المشروعات بحرق المخلفات عند تراكمها، وذلك يؤدي إلي تلوث وتصاعد الأدخنة، بالاضافة إلي الروائح الكريهة والحشرات بسبب الانتشار العشوائي

لمزارع الدواجن والأرانب وحظائر الأغنام بين التجمعات والأحياء السكنية، والتخلص العشوائي لمخلفات البناء مما يؤثر على المنظر العام لقرى عينة الدراسة، ويزيد من المخاطر الصحية ويؤدي إلي تدهور الوضع البيئي بقرى عينة الدراسة، مما قد ينعكس سلبا على قيمة الموارد الاقتصادية.

- احتلت مساهمة المشروع فى مواجهة وباء كوفيد-19في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 المرتبة العاشرة، حيث بلغت المتوسطات الحسابية (2.200)، (2.314)، (2.240) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب.

- احتلت مساهمة المشروع فى تطوير البنية التحتية والخدمات في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 المرتبة الحادية عشر، حيث بلغت المتوسطات الحسابية (2.031)، (1.914)، (1.990) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، حيث تنتشر أوجه القصور في البنية التحتية والخدمات في محافظة سوهاج في بعض القطاعات (الطرق،...إلخ) نتيجة محدودية الموارد المالية المخصصة للاستثمار في قرى عينة الدراسة، حيث يواجه المزارعون صعوبات للوصول إلي مزارعهم وذلك بسبب قلة الطرق الزراعية الملائمة، وخاصة في قرية شطورة مما يضطرهم إلي استخدام طرق بدائية " الحمار" للوصول إلي مزارعهم ونقل منتجاتهم الزراعية، جدول (7).

دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة فى قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019: يتضح من جدول (8) أن دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 كبيراً فقد بلغت المتوسطات الحسابية (2.607)، (2.602)، (2.606) للذكور، الإناث، الإجمالي على الترتيب، كما يشير قيمة الانحراف المعياري إلي عدم وجود تشتت للبيانات، وكان الدور الاكبر والابرز في التنمية الاجتماعية، يليه التنمية البيئية، واخيرا التنمية الاقتصادية.

جدول(8) دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة فى قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019

المحاور	ذكر		انثى		الإجمالي	
	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى
التنمية الاقتصادية	2.512	0.794	2.557	0.720	2.528	0.775
التنميةالاجتماعية	2.713	0.445	2.750	0.313	2.726	0.403
التنمية البيئية	2.597	0.684	2.499	0.785	2.563	0.726
التنمية الزراعية المستدامة	2.607	0.641	2.602	0.606	2.606	0.635

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج جدول (4، 5،6) بعينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 برنامج التحليل الإحصائى(SPSS).

الأسباب المحتملة لتعثر وفشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019:

- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي المصرى فى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 تحديات ومعوقات قد تؤدى إلي التعثر أو الفشل جدول (9)، حيث ابدى معظم المبحوثين موافقتهم على عدد كبير من المعوقات التى تم ذكرها فى الاستبيان، الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع الإجابات متقاربة و بمقارنة متوسط هذه القيم مع قيمة المتوسط العام 2.717 وهى تمثل موافق وبالنسبة لجميع الإجابات متقاربة، ومن أهم المشاكل الاتى جدول (9): -

- قلة الخبرة والمهارة للعاملين واصحاب المشروع فى اختيار مشروعات، والاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في ادارة وتشغيل المشروع، مما ادى إلي الاعتماد على الاحتياجات الشخصية واهمال احتياجات القرية،مما ادى لتكرار المشروعات في القرى" مشروعات الإنتاج الحيواني "، بلغت قيمة المتوسط 2.850.

- عدم وجود برامج ضمان وتأمين كافية لمنتجاتهم الزراعية ضد مخاطر التغيرات المناخية والاوبئة، نتيجة محدودية القدرة على تحمل الخسائر لعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل كما حدث نتيجة لفيروس كورونا**COVID-19**، حوالي 80٪ من المبحوثين اضطروا لتغيير كمية إنتاجهم نتيجة لفيروس كورونا**COVID-19**، وحوالي 10٪ توقف المشروع عن الإنتاج، نتيجة صعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج، وعدم القدرة على دفع أجور العمال، بلغت قيمة المتوسط 2.850.

- ضعف التسهيلات اللازمة من قبل الحكومة، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية، بلغت قيمة المتوسط 2.840.

جدول (9) الأسباب المحتملة لتعثر أو فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019.

البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعيارى	النسبة	t-test	اتجاه العينة	التاثير	رتبة السؤال
البيع بالاجل"الدين" وعدم الانتظام في السداد ادى إلي نقص السيولة الكافية لشراء بضاعة اخري	9	10	81	2.720	0.621	90.67	11.60	موافق	كبير	14
قلة الخبرة والمهارة للعاملين واصحاب المشروع	3	9	88	2.850	0.435	95.00	19.53	موافق	كبير	1
طول مدة الاجراءات وكثرة المستندات	4	12	84	2.800	0.492	93.33	16.25	موافق	كبير	7
"عدم مراعاة الظروف الخاصة بالعمل فى المشروعات التعرض لظروف غير طبيعية مثل فيروس كورونا	7	12	81	2.740	0.579	91.33	12.77	موافق	كبير	12
الشراكة	6	11	83	2.770	0.548	92.33	14.06	موافق	كبير	9
صعوبة الحصول على مكان لاقامة المشروع بالاضافة إلي عدم اختيار المكان المناسب	11	13	76	2.650	0.672	88.33	9.67	موافق	كبير	18
عدم الدعاية الكافية للمشروع وعدم الاهتمام بعامل الجودة لعدم وجود المعايير والمواصفات الجودة	7	11	82	2.750	0.575	91.67	13.04	موافق	كبير	11
إلاقتراض من الاصدقاء بالاضافة إلي الاقتراض من المؤسسة	17	11	72	2.550	0.770	85.00	7.14	موافق	كبير	23
ضعف التسهيلات اللازمة من قبل الحكومة	4	8	88	2.840	0.465	94.67	18.05	موافق	كبير	3
اختيار غير مدروس للمشروعات	14	14	72	2.580	0.727	86.00	7.98	موافق	كبير	22
انتشار الفساد الإداري والمالي في الاجهزة الحكومية للدولة	7	11	82	2.750	0.575	91.67	13.04	موافق	كبير	10
ارتفاع اسعار الفائدة على القروض التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالعائد.	8	12	80	2.720	0.604	90.67	11.91	موافق	كبير	15
التفكك فى عمليات الانتاج والتسويق والشراء وعدم ارتباطها	6	10	84	2.780	0.543	92.67	14.37	موافق	كبير	8
عدم توفر السيولة الكافية	12	13	75	2.630	0.691	87.67	9.11	موافق	كبير	19
لا يوجد دعم حكومي كافي للمشروع	10	11	79	2.690	0.647	89.67	10.67	موافق	كبير	16
ضعف البرامج التدريبية لاصحاب وللعاملين فى المشروعات	15	9	76	2.610	0.737	87.00	8.28	موافق	كبير	20
صعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج نتيجة ارتفاع تكلفة الموارد الاولية	11	19	70	2.590	0.683	86.33	8.64	موافق	كبير	21
صعوبة الحصول على التمويل نتيجة لتعقيد الاجراءات والمغالات فى الضمانات	5	9	86	2.810	0.506	93.67	15.99	موافق	كبير	4
صعوبة التسويق للمنتجات نتيجة نقص المعلومات عن السوق والخبرات والمؤهلات التسويقية، وعدم وجود معارض دائمة للمنتجات.	4	11	85	2.810	0.486	93.67	16.66	موافق	كبير	5
التعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها	8	11	81	2.730	0.601	91.00	12.15	موافق	كبير	13
القصور فى وجود حسابات منتظمة للمشروعات.	4	11	85	2.810	0.486	93.67	16.66	موافق	كبير	6
عدم وجود برامج ضمان وتأمين كافية لمنتجاتهم الزراعية ضد مخاطر التغيرات المناخية.	3	9	88	2.850	0.435	95.00	19.53	موافق	كبير	2
الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج والطاقة	11	12	77	2.660	0.670	88.67	9.85	موافق	كبير	17
اجمالى المشكلات	-	-	-	2.717	0.353	90.55	20.27	موافق	كبير	

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 برنامج التحليل الإحصائى(SPSS).

- صعوبة الحصول على التمويل نتيجة لتعقيد الاجراءات والمغالاة فى الضمانات وخصوصا بالنسبة للمراة صعوبة الحصول على الضمانات والكفلاء بسبب عدم وجود ملكيات وحيازات خاصة بالمرأة، بلغت قيمة المتوسط 2.810.

- صعوبة التسويق للمنتجات نتيجة نقص المعلومات عن السوق والخبرات والمؤهلات التسويقية وعدم وجود معارض دائمة للمنتجات، بلغت قيمة المتوسط 2.810.

- القصور فى وجود حسابات منتظمة للشروعات، حيث تعاني المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية، والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع، بلغت قيمة المتوسط 2.810.

- بالاضافة إلي ارتفاع معدلات فائدة القرض مقارنة بعائد المشروع وقصر فترات السداد المطلوبة بسبب صغر حجم القرض، تأخر تسديد الأقساط المترتبه تؤثر في استمرارية مشروعاتهم والذي يحد من توسع المشروعات، غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج والطاقة مما انعكس سلبيا على كفاءة ومستوي خدمات البنية الأساسية التي تقدمها الدولة، انتشار الفساد الإداري والمالي في الاجهزة الحكومية للدولة مما انعكس سلبا على بيئة الاعمال التي تعمل فيها هذه الصناعات، جدول (9).

- **اقتراح حزمة من المشروعات المتوسطة والصغيرة التي يمكن انشاؤها أو التوسع فيها مستقبلا في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019، وفرص نجاحها:** محافظة سوهاج هي إحدى محافظات صعيد مصر، تبلغ مساحة سوهاج الكلية حوالى (11022) كيلو متر مربع مربع وتشمل ارض وادى النيل بطول حوالى 125 كيلو متر بالإضافة إلي ظهير صحراوى يمتد حوالى 90 كم شرقاً ليضم كل عرض الهضبة الشرقية وجزء من وادى قنا شرق الهضبة بطول المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة بالمحافظة 1593.92 كم^2، بينما تبلغ المساحة غير المأهولة 9428.08 كم^2، بلغت نسبة الفقراء حوالى 59.6% فى محافظة سوهاج كما تستحوذ محافظة سوهاج على النصيب الأكبر من أفقر ألف قرية في مصر، لتضم نحو 236 قرية، وتمثل 87% من قرى محافظة سوهاج (الجهاز المركزى للتعبئة العامةوالاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017)، كما بلغ معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال فى محافظة سوهاج تمثل25.4% عام 2014، وبلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من أي أنيميا حوالى 42.6% عام 2014، بلغت نسبة البطالة حوالى 8.6%، 16.8% بين الذكور والاناث على الترتيب عام 2016، (حنان جرجس واخرون، 2018)، وتصدرت محافظات الوجه القبلى والتى تضم "الجيزة، بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، وأسوان" كأكبر المحافظات الحاصلة على تمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1.6 مليار جنيه، وأكثر المحاصيل التى تزرع بها هى محاصيل القمح، البصل، الفول، القطن، القصب، الذرة الشامية والرفيعة فى الاراضي الزراعية بمحافظة سوهاج، المساحة القابلة للاستصلاح حتى عام ٢٠١٧ محدودة تبلغ حوالى ٥٨ ألف فدان متنشرة بمراكز المحافظة، وتقع أكبر مساحة من تلك الاراضى فى غرب طهطا ٢٤ ألف فدان بنسبة 41.38% من اجمالى مساحة الاراضى القابلة للاستصلاح بالمحافظة (ديوان عام محافظة سوهاج، 2016)، وتعتمد الأراضي الزراعية على النيل وأيضا على محطات الآبار الجوفية التي تقوم بتغذية بعض الترع بالمياه. وفيمايتعلق بالإنتاج الحيواني، الأبقار والجاموس والأغنام والماعز نحو.15277عام2016 ، وتمثل مصدر هام للحوم الحمراء والصوف وللأسمدة العضوية ومادة خام جيدة لبعض الصناعات الغذائية. مما سبق يتضح ان قرى عينة الدراسة مناطق زراعية وترتفع نسبة البطالة بها، وينخفض مستوى الدخل الذي تعاني منه معظم الأسر، وقد تضمنت خطط واستراتيجيات القطاع الزراعى المصرى(وزارة الزراعة،2009) مجموعة من الاهداف الكمية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى عام 2030، لتحقيق زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، ولتعزيز قدرات هذه المشروعات تبنت الحكومة المصرية خطط وبرامج لتنمية الأقاليم الجغرافية تعتمد على قدرة الأقاليم والمحافظات في استثمار المشروعات ذات الميزة النسبية لكل محافظة، **ومن خلال نتائج الدراسة يمكن صياغة بعض المقترحات خاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة التي يمكن انشاؤها مستقبلا في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019،وابراز فرص نجاحها، جدول (10):** حوالى 80% من اجمالى المبحوثين يقترح تنفيذ مشروع تربية خلايا نحل للأسر محدودة الدخل ليشكل مصدر دخل إضافي للأسر ويساعد على زيادة الإنتاج الزراعي لوحدة المساحة وتحقيق ربح نتيجة تلقيح للمزروعات.

- احتلت مشروعات الانتاج الحيوانى والداجنى، الصناعات الزراعية، تجارة التجزئة، وصناعة الملابس أعلى نسب من الإناث لامكانية العمل من البيت وانخفاض ساعات العمل مما يتوافق مع مسؤليتهم الزوجية.

- وبصفة عامة فان قطاعات الانتاج الحيوانى والداجنى، وعمليات ما بعد الحصاد للمحاصيل الزراعية من أجل التصدير أو للسوق المحلية، من المشروعات المقترحة من قبل المبحوثين، جدول (10).

- ويقترح المبحوثين ان تتبنى القرية مشروع واحد اومنتج واحد مثل انتاج الألبان، الحرير، القطن،...الخ، للاستفادة من وفورات السعة وتقليل التكاليف.

ويتم مساندة ومتابعة المشروعات السابقة من خلال العديد من الوزارات والمؤسسات المعنية المنوط بها ذلك، مثل وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، صندوق التنمية المحلية، مديريات التضامن الإجتماعى في المحافظات.

جدول (10) أهم الاحتياجات والمقترحات الخاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة التي يمكن انشاؤها مستقبلا في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019

المشروع	الفئات المستهدفة	الاهمية
مشروع تربية الماشية انتاج حيوانى	الرجال والسيدات بصفة خاصة	39
مشروع تربية الدواجن انتاج داجنى	رجال والسيدات بصفة خاصة	95
صوب زراعية	رجال	78
مشروع تربية النحل وإنتاج العسل	رجال والسيدات وبشكل غير مباشرة جميع المزارعين	80
منتجات الالبان مشروع الأجبان	السيدات	89
مشروع التلى فن التطريز بخيوط الذهب والفضة	السيدات	25
محل عصير قصب	الشباب ورجال	65

محلات خضر وفاكهة	الشباب ورجال	77
بيع الحبوب والاعلاف	الشباب ورجال	60
انشاء مصنع انتاج وتعبئة خضروات وتعبئة وتغليف مواد غذائية كشركة مساهمة يشارك فيها الشباب ورجال	الشباب ورجال	36
محطات ونقاط تجميع وتوزيع الألبان	الشباب ورجال	40
مشروع تحضير الاسمدة العضوية	رجال والسيدات وبشكل غير مباشرة جميع المزارعين	74
صناعة الملابس	الشباب ورجال والسيدات	90
انتاج عش الغراب	الشباب ورجال والسيدات	30
تربية دودة القز لانتاج الحرير	رجال والسيدات بصفة خاصة	60
مشاتل نباتات طبية وعطرية	الشباب ورجال	45
طاحونة حبوب، اعلاف" مدشة"	الشباب ورجال	75
مشروعات التخليل	رجال والسيدات	72
منافذ لبيع المنتجات الغذائية	الشباب ورجال	70
عمليات ما بعد الحصاد للمحاصيل الزراعية من أجل التصدير أو للسوق المحلية	رجال والسيدات بصفة خاصة	85
استصلاح الاراضي	الشباب ورجال	25
مكتبات	الشباب ورجال	60
اخرى	مختلف الفئات	-

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان الخاصة بعينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام 2020/2019 برنامج التحليل الإحصائى(SPSS).

المقترحات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرى عينة الدراسة فى محافظة سوهاج عام2020/2019:

- زيادة البرامج التوعوية بشان آليات وتنويع الضمانات المختلفة سواء لدى جهات التمويل أو لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة امكانيات وموارد كل قرية لمعرفة احتياجاتها من المشروعات، ووضع أسس علمية لاختيار مواقع اقامة المشروعات وتدريب أصحابها لزيادة خبرتهم فى الانتاج والإدارة للمشروعات.
-تحديث وتفعيل التشريعات والقوانين المحفزه للمشروعات الصغيرة عموما والزراعية خصوصا.
- توفير قاعدة بيانات للمشروعات الزراعية على مستوى كل قرية وتحديثها، ليسترشد بها واضعى السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة المعارض الدائمة لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة فى تسويق منتجاتهم.
- زيادة قيمة القرض وخفض سعر الفائدة وتسهيل الحصول عليه، وعدم التشدد فى الضمانات، بالاضافة إلي إطالة فترة سداد القرض وخفض الأقساط.

فى ضوء نتائج الدراسة يمكن التوصية بالآتي:

- تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية، ووزارة الزراعة وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إيجاد قنوات توزيع لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة واقامة معارض لمنتجات المشروعات الإنتاجية بالاضافة الى منافذ لبيع منتجات هذه المشروعات، وإقامة معارض معارض تسويقية تعاونية لمنتجات المشروعات الصغيرة في كل محافظة وقرية ولكل نشاط من الانشطة الزراعية.
- إبراز التجارب الناجحة وإلقاء الضوء عليها على وسائل التواصل المسموعة والمرئية، بالاضافة إلي موقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانترنت.
- توفير قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة التي يمكن اقامتها فى قرى ومدن المحافظات وفقا للموارد والامكانات المتاحة والإعلان عنها.
- توفير القروض المناسبة" المبلغ المطلوب" وبفوائد منخفضة وتيسير الضمانات مثل منح القرض بضمان المشروع فقط دون الحاجة إلي اى ضمانات أخرى، وايجاد آليات تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تسديد الأقساط مثل تسويق منتجاتهم لضمان استمرارية مشروعاتهم.
- اعداد برامج تدريبية لاصحاب والعاملين فى المشروعات الصغيرة، لتحسين مهاراتهه الانتاجية والإدارية والتسويقية ..الخ..
- توفير وتحسين البنية التحتية اللازمة والبيئة القانونية والتشريعية الملائمة للنهوض بالمشروعات الصغيرة.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية خصوصاً في المناطق الريفية وتبنى المبدأ الاحترازي للحد من فشل المشروعات.
- التوسع فى المشروعات الصغيرة المعتمدة على مستلزمات الانتاج المحلية، بالاضافة إلي إقامة المجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة
- توفير فرص للتعاقد علي منتجات المشروعات الصغيرة والاعلان عنها بمساندة الحكومة والقطاع الخاص.

المراجع

أبو السيد أحمد، فتحي السيد عبده، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2005، ص65.

احمد زكى بدر(دكتور)، وزير التنمية المحلية، لقاء مع صحيفة المصرى، 2016/5/14.

أحمد ربيع أحمد ابراهيم، دراسة اقتصادية للمشروعات الصغيرة فى ريف إقليم شرق الدلتا، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 2014.

البنك الدولي ريادة الأعمال النسائية في مصر :تقرير الشركات الناشئة ذات إمكانيات النمو العالية، 2017.

البنك الدولي "تقرير إنجاز تنفيذ المشروع". تعزيز وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلي التمويل. تقرير 2016، رقم ICR00003851.

الجريدة الرسمية، العدد 28 مكرر، 15يوليو 2020 م، ص4.

الجهاز المركزى للتعبئة العامةوالاحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017.

الصندوق الاجتماعى للتنمية، التقرير السنوى، أعداد مختلفة

الغريب ناصر، اساليب التمويل الاسلامية،جامعة الازهر، مركزصالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامى، اغسطس 2009.

المركز المصرى لدراسات السياسات العامة، مؤشر اداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، يناير 2016.

ايمن على عمر، ادارة الصناعات والمشروعات الصغيرة ومدخل تطبيقى معاصر، دار المعارف، الاسكندرية،2010، ص10.

إيهاب عبد الكريم، **سوق الأفكار**، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر، 2005، ص1.

ايهاب طلعت الشايب، اثر تمويل المشروعات متناهية الصغرعلى مستوى معيشة الفئة المستهدفة"دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الاصغر"، رسالة ماجستير، قسم ادارة اعمال،كلية التجارة، جامعة عين شمس،2010.

جريدة "المصري اليوم"، تقرير، الخميس 4-12-2008.

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،نتائج التمكين الاقتصادى للمراة،2018.

حنان جرجس واخرون، تحديد المستهدفات الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، مركزبصيرة، صندوق الامم المتحدة للسكان بمصر، 2018.

ديوان عام المحافظة، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، " إدارة الاحصاء "، سوهاج،2016.

زينب حسن واجباره، عبد المنعم حسن وإجباره، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية،2016، العدد5 .

سالى احمد محمد سيد عاشور، المردود الاقتصادى والاجتماعى للتمويل متناهى الصغر فى مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2015.

شيماء السيد فاضل الزلاط، قياس مدى كفاءة التمويل الدولى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية عن مصر خلال الفترة 1991-2010، رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.، 2011.

صندوق النقد العربي،استبيان لاعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.2019.

ضياء النارو‌ز، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والاسلامية دراسة مقارنة، دار التعليم الجامعى،2015.

عادل فهمي بدر،التنمية العربية بين النظرية والواقع، رمضان وأولاده للطباعة والتجليد، إسكندرية،1990.

عاطف ياسين الشريف، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار نشر معروف، القاهرة، 2016.

عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م، ص48.

فهمي بشاي(دكتور)- **نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق** -منظمة الأغذية والزراعة -روما- 2003-ص5 .

محمد ابراهيم، عبدالرؤوف نصر، تاريخ الدولة الفرعونية، القاهرة، 1998، ص33.

محمد جمال ماضي أبو العزائم (دكتور)، مصطفى محمد عفيفي السعدني (دكتور)، **التقرير النهائي للمشروع البحثي لدور المشروعات الصغيرة بالقرية المصرية في مواجهة مشكلات الشباب**، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية، ديسمبر 2000.

محمد محمود عبدالله يوسف، **آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسط، نماذج من التجربة المصرية،** المؤتمر الإقليمي "المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية :الواقع والتطلعات"، المعهد العربي لإنماء المدن والجامعة العربية المفتوحة وأجفند، الكويت، أكتوبر2015. **الصندوق الاجتماعي للتنمية (2009).**
منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: Publications of SMEs in Japan - JICA 2006.
مؤسسة بلانيت فاينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر(دراسة مسحية)، مصر، مايو 2008، ص 19.
نادية محمد عبد العال، :تمويل نشاط الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة الصناعية،، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1997 .
هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،** صندوق النقد العربى،2019.
هانى الحوتى، المشروعات الصغيرة أمل التخلص من البطالة. اليوم السابع، 2018/8/25.
https://www.youm7.com/Section
وزارة الزراعة، مركز البحوث الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2009،2030
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مارس 2001.

United states international Trade commission "Small and Medium Sized enter Dries: Over View of Participation in U.S. exports Washington D.C. Jun 2014, P.9.
www.cgcegypt.com
www.cooperazioneallosvill upoo.esteri.it/pdges/inglese.intro.
http/www.biscusa.org/ar/institution.1.aspx.